

عرض كتاب

نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)

تحرير: محمود أحمد مهدي، سلسلة وقائع ندوات، رقم ٤٥، البنك الإسلامي للتنمية، جدة
المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ (١٤٢ ص)

د. إبراهيم عبد الباقي*

يقع الكتاب في (١٤٢) صفحة من الحجم المتوسط، وقام بتحريره محمود أحمد مهدي. وقد بدأ الكتاب بفهرس للمحتويات وتقديم في صفحتين باسم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة بالمملكة العربية السعودية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، تبع ذلك مقدمة لمحرر الكتاب. ثم جرى تناول ثماني تجارب وقفية لثمان دول، المغرب، الجزائر، الأردن، لبنان، الكويت، السودان، ماليزيا، الهند. وانتهى الكتاب بخاتمة موجزة لأبرز ملامح هذه التجارب ومقوماتها التنظيمية والإدارية والقانونية والآفاق المستقبلية المتاحة لها.

يستهدف الكتاب، كما ذكر المحرر نفسه^(١)، غرضين اثنين: الأول: جمع أكبر قدر ممكن من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية في مجال الوقف على صعيد واحد، ففتح بذلك الفرصة للدارسين والباحثين والقائمين على شؤون الوقف العملية، للاطلاع على ملامح التجربة الوقفية الإسلامية، في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، على مساحة جغرافية واسعة. والثاني: استقراء بعض الملامح المشتركة بين التجارب الوقفية لعدد غير يسير من الدول والمجتمعات الإسلامية، واستلهاهم الدروس والعبر منها بما يدعم مؤسسة الوقف، باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع التطوعية الفاعلة، روحيا واقتصاديا واجتماعيا، مع نصب بعض المقترحات والحلول تذليلا لما يعترض مسيرة الوقف من عقبات.

(*) باحث دراسات إسلامية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.

(١) ص: ١١-١٢

كانت التجربة الأولى التي أوردتها الكتاب بعنوان "التجربة الوقفية بالمملكة المغربية"^(١) التي تطرقت إلى نشأة الوقف في المغرب مع ابتداء الفتح الإسلامي، مروراً بالدول التي حكمته بداية من الأدارسة ووصولاً إلى الدولة العلوية. كما استعرض البحث الدور الذي قام به الوقف في المجالات المختلفة وأقسامه وجهات الاستحقاق. ثم تحدث عن إدارة الأوقاف في المغرب التي تتولاها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وعن هيكلها التنظيمي، وعن الضوابط التي سنت لاستغلال الأوقاف (العمومية منها والمعقبة) واستثمارها والمحافظة عليها، وعن إستراتيجيتها للنهوض بالدور التنموي للوقف ومسألة الرقابة على الأوقاف سواء كانت رقابة رسمية أو أهلية.

وكان عنوان التجربة الثانية "التجربة الوقفية في الجزائر"^(٢) التي استعرضت تاريخ الأوقاف في الجزائر، و الهيكل الإداري والتنظيمي لتسيير الأوقاف في الجزائر من خلال مديرية الأوقاف، وعن الدور الاقتصادي للأوقاف في الجزائر، وطرق استثمارها التي يرى كاتب البحث بأنها لا تلبى طموح القطاع.

أما التجربة الثالثة فكان عنوانها "تجربة الوقف في المملكة الأردنية الهاشمية"^(٣) التي استعرضت الإطار القانوني المنظم للأوقاف في المملكة مع إشارة إلى تطور التشريعات الوقفية. كما تحدثت البحث عن الإدارة المؤسسية للأوقاف في المملكة والتي تتولاها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية، وعن الهيكل التنظيمي للوزارة، ودور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال اهتمامه بالمساجد والمدارس والكليات الشرعية ودور الأيتام والمراكز الصحية والقضاء على الفقر والجهل

(١) قدمها الدرويش عبد العزيز إلى ندوة توثيق التجارب الوقفية لدول المغرب العربي التي عقدت بالرباط في الفترة من ٣٠ من شهر رجب إلى ٢ من شعبان ١٤٢٠هـ الموافق من ٩ إلى ١١ نوفمبر ١٩٩٩م، وشارك في تنظيمها كل من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت.

(٢) وهي في الأصل ورقة عمل باسم مديرية الأوقاف بوزارة الشؤون الدينية الجزائرية قدمت إلى ندوة تطوير الأوقاف الإسلامية وتنميتها التي عقدت في الفترة من ٨ إلى ١١ ربيع الأول سنة ١٤١٨هـ الموافق من ١٣ إلى ١٦ يوليو سنة ١٩٩٧م، ونظمها في نواكشوط بموريتانيا كل من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، والتجمع الثقافي الإسلامي بموريتانيا، ووزارة الثقافة والتوجيه الإسلامي الموريتانية.

(٣) وهي في الأصل بحث قدمه عبد الفتاح صلاح إلى ندوة توثيق التجارب الوقفية لدول الشام التي عقدت بدمشق في الفترة من ٧ إلى ٨ صفر سنة ١٤٢١هـ الموافق من ١٣ إلى ١٤ مايو سنة ٢٠٠٠م، ونظمها كل من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ووزارة الأوقاف السورية، والأمانة العامة للأوقاف.

وتشغيل القوى العاملة وتقليص البطالة ودعم الاقتصاد الوطني بالمشروعات. كما تم التطرق إلى صيغ استثمار أموال الوقف التي ذكر منها سبع صيغ هي التمويل الذاتي، والإجارة المتناقصة، والمرابحة، والإستصناع، والمشاركة المتناقصة، والمزارعة، وسندات المقارضة. وجرى ختم الورقة بنظرة مستقبلية عن إدارة الأوقاف بالمملكة، تضمنت مجموعة خطط وبرامج وزارة الأوقاف للنهوض بمؤسسة الوقف مثل الاستفادة من التقنيات الإدارية والاتصالية الحديثة، وتطوير التشريعات الوقفية.

كانت التجربة الرابعة بعنوان "تجربة الأوقاف الإسلامية في الجمهورية اللبنانية"^(١) التي ركزت على واقع الأوقاف الإسلامية في لبنان، من خلال نشأتها ومسارها، وبيان أساسها الشرعي والقانوني، وواقعها المادي والمعنوي، وتوضيح أسلوب عملها، وما تمتلكه من أدوات تحدد مدى فاعليتها في المجتمع، إضافة إلى معالجة المشكلات التي تعاني منها، ثم البحث عن الوسائل المتاحة لتجاوز تلك المشكلات والسير في طريق تنميتها بما يحقق دورها والهدف من وجودها.

أما التجربة الخامسة فكان عنوانها "تجربة الوقف في دولة الكويت"^(٢) حيث أشارت إلى تاريخ الوقف في دولة الكويت وتطور جهازه الإداري مع التركيز على إنشاء الأمانة العامة للأوقاف وتوجهاتها الاستراتيجية للنهوض بالوقف وبنائها المؤسسي وتجربة الصناديق والمشاريع الوقفية، وعلاقتها مع القطاعين الرسمي والأهلي.

وقد ركز البحث الخاص "بتجربة الوقف في السودان"^(٣) على نشأة الأوقاف في هذا البلد، وإدارة الوقف وعلاقته بقانون المحاكم الشرعية، وقانون الوقف الخيري. تلاها الحديث عن تجربة الأسهم الوقفية التي استحدثتها هيئة الأوقاف الإسلامية السودانية، وعن الأوضاع الحالية للأوقاف في الدولة ومحاولات تطويرها.

(١) وهي عبارة عن ورقة عمل قدمها مروان عبد الرؤوف قباني إلى ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة التي نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالدار البيضاء في الفترة من ٩ إلى ١٢ محرم سنة ١٤١٩م الموافق من ٥ إلى ٨ مايو ١٩٩٨م.

(٢) ورقة قدمها عبد المحسن العثمان إلى ندوة النهوض بالدور التنموي للوقف التي نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في نواكشوط بموريتانيا شهر ربيع الأول سنة ١٤١٨هـ الموافق شهر يوليو سنة ١٩٩٧م.

(٣) قدمها الطيب صالح بانقا الخليفة إلى ندوة تطوير الأوقاف الإسلامية وتنميتها التي نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في نواكشوط (التي سبق ذكرها).

أما التجربة السابعة فكانت تحت عنوان "تجربة الوقف في ماليزيا"^(١) التي تطرقت إلى تاريخ إدارة الممتلكات الوقفية (قبل سنة ١٩٥٠م وبعدها). ثم جرى تناول التنظيم الإداري للأوقاف، والجهود التي تمت لاستغلال وتنمية ممتلكاته، بالإضافة إلى المشكلات التي تعاني منها إدارة الأوقاف من خلال ذكر ست مشكلات.

جاءت التجربة الثامنة بعنوان "تجربة الوقف لدى المجتمع الإسلامي الهندي"^(٢) التي استعرضت التطور التاريخي لتشريعات الوقف في الهند وتنظيم شؤون الأوقاف الإسلامية في هذه الدولة في ظل قانون سنة ١٩٩٥م، بالإضافة إلى دور مجلس الأوقاف المركزي وبعض المشاريع التي قام بها في مجال تنمية الممتلكات الوقفية ومجال برامج التعليم.

وقد اختتم المحرر عرض هذه التجارب بتحليل مقتضب لمحاورها الأساسية وما أبرزته من جهود لإصلاح مؤسسة الوقف خلال العقود القليلة الماضية، مركزاً على الجوانب التشريعية والإدارية والمالية. ذكراً بعض الحلول والمقترحات الخاصة بهذا الشأن.

يعتبر هذا الكتاب محاولة جيدة ورائدة في عرض بعض التجارب الوقفية التطبيقية الحية. وما يجمع هذه الأوراق هو كونها قدمت في ندوات عقدت ما بين سنتي ١٩٩٧م إلى ٢٠٠٠م، وأن جميعها ساهم في تنظيمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سواء أكان منفرداً أم بانضمام جهات أخرى معه.

مع ذلك لا يخلو الكتاب من هنات أصابته، هي نتيجة طبيعية لما يعتري الأعمال المبتكرة، وبما لا ينقص من قيمتها.

فقد كان من الهام الإشارة - بعد أن تمت مراجعة العديد من هذه الأوراق في ندواتها الأصلية- إلى أن أغلبية التجارب الواردة في الكتاب إنما هي مجتزأة من الندوات وجرى التصرف فيها، وهذا ما لم يذكره المحرر إلا في تجربة الوقف في السودان. وفي أحيان كثيرة كانت النسخة الأصلية للبحث أفضل من التي تم عرضها في الكتاب، وهذا يلحظه

(١) الورقة هي عبارة عن ترجمة لمحاضرة باللغة الإنجليزية قدمت من طرف سيد عثمان الحبشي إلى الندوة العالمية حول الوقف والتنمية الاقتصادية التي عقدت في كوالالمبور بماليزيا في الفترة من ٢ إلى ٤ مارس سنة ١٩٩٨م، ونظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

(٢) وهي ورقة عمل مترجمة عن اللغة الإنجليزية قدمت من طرف محمد رضوان الحق إلى ندوة التجارب الوقفية في دول جنوب آسيا التي عقدت في نيودلهي بالهند في الفترة من ٨ إلى ١٠ مايو سنة ١٩٩٥م، ونظمها كل من: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، والأمانة العامة للأوقاف، ومعهد الدراسات الموضوعية بالهند.

من يقرأ "التجربة الوقفية في المملكة الأردنية الهاشمية" و"تجربة الوقف في السودان" في ندواتها الأصلية. كما شاب الكتاب بعض الأخطاء المطبعية والتوثيقية^(١) التي تؤثر عادة على الدقة العلمية لمثل هذه الأعمال^(٢).

من ناحية أخرى كان الأفضل لو جرى تغيير بعض العناوين التي وردت في تقسيمات البحوث. ومثال ذلك ما جاء في "تجربة الوقف في ماليزيا"، إذ وضع عنوان "إدارة الممتلكات الوقفية في ماليزيا" مع أن الحديث يدور حول التشريعات الوقفية وكان الأفضل أن يكون العنوان هو "التشريعات الوقفية في ماليزيا". وكذلك عنوان "تنظيم شؤون الأوقاف الإسلامية في الهند في ظل قانون ١٩٩٥م" (ص ١٢٧) الذي كان من المستحسن تغييره إلى "مقارنة موجزة ما بين قانون ١٩٥٤م وقانون ١٩٩٥م" خاصة وأن الكلام الوارد في ثنايا العنوان السابق يدور حول عرض مقارنة موجزة ما بين قانوني سنة ١٩٥٤ و ١٩٩٥م.

ويلاحظ كذلك بأن العناوين الخاصة بالتجارب الوقفية الواردة في ثنايا الكتاب تختلف عنها في فهرس محتويات، فمثلاً يذكر فهرس المحتويات "تجربة الوقف في الجزائر" في حين أن العنوان داخل الكتاب (ص ٣١) هو "الأمالك الوقفية في الجزائر".

لابد من الاعتراف بأن الملاحظات السابقة لا تنقص من أهمية الكتاب الذي يمكن اعتباره فاتحة جيدة لأعمال أخرى يتم فيها عرض تجارب وقفية تطبيقية حية أخرى، بما يسهم في دعم الفكرة الوقفية وإحيائها.

(١) ذكر (هامش ص ١٥) أن المارستانات هي مستشفيات الأمراض العقلية، والصحيح أنها دور لرعاية الأمراض الجسمانية أو العقلية.

(٢) مثل ما ذكر حول ورقة التجربة الوقفية بالمملكة المغربية قد انعقدت في الفترة من ١٩-١١ نوفمبر (هامش ص ١٣)، والصحيح أنها من ٩-١١ نوفمبر. كما قد ذكر (هامش ص ٣١) أن ندوة تطوير الأوقاف الإسلامية وتنميتها كانت سنة ٢٠٠٠م، والصحيح أنها كانت في ١٣-١٦/٧/١٩٩٧م؛ كما كان يفضل لو ذكر التاريخ الهجري لانعقاد الندوة بشكل أدق أي في ٨-١١ ربيع الأول ١٤١٨هـ بدل ذكر السنة الهجرية فقط. وبعد مراجعة التاريخ الهجري لانعقاد ندوة توثيق التجارب الوقفية لدول الشام تبين أنها ٧-٨ من شهر صفر لا ٩-١٠ من الشهر نفسه (هامش ص ٣٩). كما ذكر في بعض التجارب أن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب هو المنظم لبعض الندوات دون اشتراك من جهة أخرى معه، وهذا غير صحيح في بعض الندوات. إذ بمراجعة ندوة تطوير الأوقاف الإسلامية وتنميتها نجد أنها نظمت من طرف المعهد، والتجمع الثقافي الإسلامي بموريتانيا، ووزارة الثقافة والتوجيه الإسلامي الموريتانية، بخلاف ما ذكر (هامش ص ٢١) أنها من تنظيم المعهد وحده.